جـــامعة غـــرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتّجارية وعلوم التّسيير

قسـمالعلوم تجارية

مذكرة نهاية الدراسة تدخل ضمن نيل متطلبات شهادة ليسانس

ميدان: علوم اقتصادية، التسيير و علوم تجارية

تخصص: مالية و تجارة دولية

بعنوان:

آليات حماية المنافسة في التجارة الدولية

من إعـــداد الطلبة:

الحاج مسعود فخار عمر

شرع الله سيف الدين

تحت إشراف الدكتورة:

د. حياة بولعوينات

السنة الجامعية :2024/2025 م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾

نشكر الله سبحانه وتعالى أولاً على توفيقه وتيسيره لنا في إتمام هذا العمل.

ومستلهمين من هذه الآية الكريمة التي تُعلي من شأن العلم وأهله، نتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان إلى أستاذتنا الموقرة، الدكتورة **بولعوينات حياة**، المشرفة على هذه المذكرة، لما أغدقتنا به من إرشاد أكاديمي رفيع المستوى ودعم متواصل خلال جميع مراحل إعداد هذا البحث. لقد كانت توجيهاتها الثاقبة وملاحظاتها البناءة بمثابة منارة هادية، أضاءت دربنا نحو إتمام هذا العمل بجودة ودقة، مما مكننا من تحقيق طموحاتنا الأكاديمية.

كما نعرب عن جزيل شكرنا وعميق تقديرنا للدكتورة **بلخير فاطمة**، التي ساهمت بدعمها الأكاديمي القيم وتشجيعها الدائم في تعزيز مسيرتنا العلمية، وللدكتور **حويشيتي توفيق**، رئيس القسم، الذي بذل جهودًا متميزة في تهيئة بيئة أكاديمية داعمة ومحفزة، مما أتاح لنا فرصة النمو والتطور.

ونتوجه بخالص التقدير والعرفان إلى جميع أساتذة كلية الاقتصاد بجامعة غرداية، الذين أثروا رحلتنا العلمية بخبراتهم العميقة ومعارفهم الواسعة، وساهموا بفعالية في صقل قدراتنا البحثية وتنمية مهاراتنا الأكاديمية.

إن هذا البحث، الذي نطمح أن يكون لبنة متواضعة في صرح العلم والمعرفة، ما كان ليبلغ صورته النهائية لولا الجهود الجماعية المباركة لكل من ساهم فيه بدعم أو توجيه. نرجو أن نكون قد وفقنا في تقديم عمل يعكس هذا التعاون المثمر ويسهم في خدمة المعرفة والمجتمع.

إهداء

إلى من كانوا سندي وعوني في هذا المشوار العلمي،

إلى والديّ العزيزين، اللذين غرسا فيّ حب العلم والمثابرة،

إلى أساتذتي الأفاضل، الذين أناروا دربي بالمعرفة والإرشاد،

إلى إخوتي وأصدقائي، الذين شاركوني لحظات التعب والأمل،

أهدي هذا العمل المتواضع، ثمرة جهدي وطموحي،

بكل فخر وامتنان.

الحاج مسعود فخار عمر

إهداء

بكل فخر أقدم هذا العمل المتواضع، ثمرة جهدي وطموحي،

لوالديّ الكريمين، مصدر إلهامي وقوتي في كل خطوة،

لأساتذتي الموقرين، الذين أرشدوني بنور العلم والحكمة،

لأصدقائي وزملائي، رفاق الدرب في لحظات التحدي والنجاح،

أهدي هذا الإنجاز تعبيرًا عن شكري العميق وعزيمتي المتجددة.

شرع الله سيف الدين

الملخص

الملخص

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل آليات حماية المنافسة في التجارة الدولية وتقييم انعكاساتها على اقتصاديات الدول النامية.

اعتمدت الدراسة منهجًا وصفيًا–تحليليًا لفحص الإطار القانوني والمؤسسي المحلي والدولي، مع تحليل أمثلة عملية مثل نزاع كوداك–فوجي، اندماج بوينغ–ماكدونيل دوغلاس، مشكلة لبنان، وقضية هونغ كونغ. توصلت الدراسة إلى أن هذه الآليات، رغم دورها في تعزيز المنافسة العادلة وجذب الاستثمار الأجنبي، تواجه تحديات كبيرة في الدول النامية بسبب ضعف القدرات المؤسسية، هيمنة مصالح الدول المتقدمة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية، وتعقيد تطبيق القوانين. أوصت الدراسة بتعزيز التشريعات المحلية، بناء هيئات منافسة قوية، وتكثيف التعاون الدولي لدعم النمو الاقتصادي المستدام.

الكلمات المفتاحية :المنافسة الدولية، الدول النامية، منظمة التجارة العالمية، الكارتلات التصديرية، الاندماجات، القدرات المؤسسية.

Abstract

This study aims to analyze the mechanisms of competition protection in international trade and evaluate their impacts on the economies of developing countries, with a focus on the Algerian context as a case study. Employing a descriptive-analytical approach, the study examines the local and international legal and institutional frameworks, analyzing practical cases such as the Kodak-Fuji dispute, the Boeing-McDonnell Douglas merger, the Lebanon case, and the Hong Kong parallel imports issue. The findings reveal that while these mechanisms promote fair competition and attract foreign investment, they face significant challenges in developing countries due to weak institutional capacities, the dominance of developed countries' interests in WTO negotiations, and the complexity of law enforcement. The study recommends strengthening local legislation, establishing robust competition authorities, and enhancing international cooperation to foster sustainable economic growth.

Keywords: International competition, developing countries, World Trade Organization, export cartels, mergers, institutional capacities.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر و عرفان	
إهداء	
الملخص	
قائمة المحتويات	
مقدمة	أد
الفصل الأول: الإطار النظري للمنافسة وآلية حمايتهافي التجارة في الدولية	
تمهيد	18
المبحث الأول: مفهوم المنافسة وأهميتها في التجارة الدولية	
المطلب الأول: تعريف المنافسة	18
الفرع الأول: مفهوم المنافسة	19
الفرع الثاني: أنواع المنافسة	19
الفرع الثالث: المنافسة والتنافسية	19
المطلب الثاني: الممارسات غير المشروعة للمنافسة	20
الفرع الأول: مفهوم الممارسات غير المشروعة	21
الفرع الثاني: أنواع الممارسات غير المشروعة	22
الفرع الثالث: آثار الممارسات غير المشروعة	24
الفرع الرابع: سبل مكافحة الممارسات غير المشروعة	24

المبحث الثاني: آليات حماية المنافسة محليًا ودوليًا	**25**
المطلب الأول: آليات حماية المنافسة المحلية	25
الفرع الأول: المديريات الولائية للتجارة	25
الفرع الثاني: المديريات الجهوية للتجارة	26
المبحث الثالث: آليات حماية المنافسة دوليًا	28
المطلب الأول: الآليات القانونية لحماية المنافسة دوليًا	28
الفرع الأول: مضمون اتفاقية باريس في حماية المنافسة	28
الفرع الثاني: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (2003)	29
الفرع الثالث: اتفاقية الجات (GATT)	29
المطلب الثاني: الآليات المؤسسية لحماية المنافسة دوليًا	29
الفرع الأول: دور منظمة التجارة العالمية في حماية المنافسة	30
الفرع الثاني: حماية المنافسة في إطار غرفة التجارة الدولية	32
المبحث الرابع: الدراسات السابقة	33
المطلب الأول: الدراسات العربية	33
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	36
خلاصة الفصل	39
الفصل الثاني: انعكاسات آليات حماية المنافسة دوليًا على اقتصاديات الدول النامية.	
تمهيد	41
المبحث الأول: تقديم دراسة الحالة	42
المطلب الأول: سياق الدراسة	42

المطلب الثاني: منهجية الدراسة	43
المطلب الثالث: الحالات العملية لدراسة الحالة	44
المبحث الثاني: تحليل النتائج ومناقشة الفرضيات	47
المطلب الأول: تحليل النتائج	47
الفرع الأول: تحليل الانعكاسات على الدول النامية	47
الفرع الثاني: تحليل تحديات تطبيق آليات حماية المنافسة	48
الفرع الثالث: تحليل تحديات الدول النامية	49
المطلب الثاني: مناقشة الفرضيات	50
خلاصة الفصل	53
الخاتمة	
المراجع	

المقدمة

المقدمة

توطئة:

تُشكل المنافسة العادلة دعامة أساسية للتجارة الدولية، حيث تُحفز الابتكار، ترفع جودة المنتجات والخدمات، وتساهم في تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي. مع تزايد الانفتاح الاقتصادي العالمي، أصبحت التجارة الدولية قناة حيوية لتلبية احتياجات الدول، مدعومة بتطورات ثورية في وسائل الاتصال والنقل التي سهلت تبادل السلع والخدمات عبر الحدود. غير أن هذا الانفتاح أفرز تحديات كبيرة، أبرزها الممارسات غير المشروعة مثل الإغراق التجاري، الاحتكار، التلاعب بالأسعار، والتعدي على حقوق الملكية الفكرية. تُهدد هذه الممارسات استقرار الأسواق وتُعيق المنافسة العادلة، مما يؤثر سلبًا على الاقتصادات، خاصة في الدول النامية كالجزائر، التي تواجه صعوبات في حماية أسواقها الناشئة من التشوهات التنافسية.

في هذا السياق، يبرز دور الآليات القانونية والمؤسسية في حماية المنافسة وضمان بيئة تجارية عادلة. تشمل هذه الآليات القوانين الوطنية التي تنظم السلوكيات التنافسية، الاتفاقيات الدولية التي توحد المعايير التجارية، ودور المؤسسات مثل منظمة التجارة العالمية والغرفة التجارية الدولية في مراقبة الممارسات التجارية وتسوية النزاعات .

يهدف هذا البحث إلى دراسة هذه الآليات، مع التركيز على دورها في تعزيز العدالة التجارية ودعم النمو الاقتصادي المستدام. في الجزء النظري، سيتم استعراض مفهوم المنافسة، أنواعها، أهميتها، والممارسات غير المشروعة التي تعيقها، إلى جانب تحليل الآليات القانونية والمؤسسية المحلية والدولية لحمايتها. أما الجزء التطبيقي، فسيركز على تقييم انعكاسات هذه الآليات ومدى فعاليتها في تعزيز المنافسة العادلة ودعم

اقتصاديات الدول النامية. من خلال هذا النهج، يسعى البحث إلى تقديم رؤى وتوصيات عملية لتعزيز بيئة تنافسية مواتية للتنمية الاقتصادية.

إشكالية الدراسة:

انطلاقًا مما سبق، نطرح الإشكالية التالية:

ماهي الآليات العامة لحماية المنافسة في التجارة الدولية؟ وما مدى فعاليتها في تطوير اقتصاديات البلدان النامية واقعيا؟

الأسئلة الفرعية:

- ما أهمية المنافسة وأبرز الممارسات غير المشروعة التي تهددها؟
- ماهي آلية حماية المنافسة محليا؟
- ما هي الآليات القانونية والمؤسسية لحماية المنافسة دوليا؟
- كيف يمكن أن تتأثر الدول النامية بآليات حماية المنافسة الدولية خلال تجاربها الواقعية؟

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار موضوع آليات حماية المنافسة في التجارة الدولية للأسباب التالية:

- **حداثة الموضوع:** تناول قضية معاصرة تؤثر على الأسواق العالمية وتهم الدول النامية كدول تسعى لتطوير اقتصاداتها.
- **الأهمية العملية:** يساعد في فهم كيفية حماية المنتج الوطني من المنافسة غير العادلة في ظل العولمة.
- **الاهتمام الشخصي:** رغبة الباحث في استكشاف الإطار القانوني والمؤسسي الدولي ودوره في تحقيق العدالة الاقتصادية

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في تناوله قضية حيوية تؤثر على استقرار الأسواق العالمية، حيث تتطلب جهودًا دولية منسقة لضمان منافسة عادلة تحمي حقوق المتعاملين الاقتصاديين وتعزز كفاءة الأسواق. كما تُبرز الدراسة دور الاتفاقيات الدولية، مثل تلك التي تُنظمها منظمة التجارة العالمية، في تنظيم المنافسة ودعم التجارة العادلة، مع التركيز على التحديات التي تواجه الدول النامية، مثل ضعف القدرات المؤسسية والضغوط من الشركات العالمية.

كما تظهر أهمية الدراسة من خلال ربط الإطار النظري بالتطبيق العملي عبر تحليل حالات واقعية، تُسهم الدراسة في سد الفجوة بين المفاهيم النظرية والتحديات العملية، مقدمةً رؤى قابلة للتطبيق لتعزيز سياسات المنافسة في الدول النامية.

فرضيات الدراسة:

- تلعب المنافسة الدولية دورًا حيويًا في تعزيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمار الأجنبي، لكنها تتعرض لتهديدات كبيرة من الممارسات غير المشروعة مثل الإغراق والاحتكار.
- توفر التشريعات الوطنية والهيئات المحلية آليات فعّالة لحماية المنافسة في الدول النامية، مما يقلل من تأثير الممارسات غير العادلة.
- تقدم الاتفاقيات الدولية، مثل "تربس" و"الجات"، والمؤسسات الدولية إطارًا قانونيًا ومؤسسيًا لتعزيز المنافسة العادلة في التجارة الدولية.

أهداف الدراسة:

- التعرف على الإطار القانوني الدولي والوطني المنظم للمنافسة في التجارة الدولية.
- تحديد الممارسات غير المشروعة وآثارها على التجارة الدولية.
- تقييم فعالية الآليات القانونية في حماية المنافسة وتقديم مقترحات لتحسينها.

منهجية الدراسة:

اعتمدت المذكرة على **المنهج التحليلي الوصفي** لدراسة النصوص القانونية والاتفاقيات الدولية، مع تحليل الأحكام القضائية والاجتهادات ذات الصلة لفهم تطبيق هذه الآليات عمليًا في الشق النظري للبحث، وكذا توضيح مدى فعاليتها في حماية اقتصاديات الدول النامية في الشق التطبيقي، من خلال تحليل أمثلة مثل نزاع كوداك–فوجي، اندماج بوينغ–ماكدونيل دوغلاس، حكاية لبنان، وقضية هونغ كونغ.

خطة البحث:

تتناول هذه المذكرة دراسة آليات حماية المنافسة في التجارة الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول النامية، وتنقسم إلى مقدمة وفصلين. يركز الفصل الأول على الإطار النظري، متناولًا في المبحث الأول مفهوم المنافسة وأهميتها عبر تعريفها، أنواعها، والممارسات غير المشروعة التي تهددها. يتناول المبحث الثاني آليات حماية المنافسة محليًا من خلال المديريات الولائية والجهوية للتجارة، بينما يناقش المبحث الثالث الآليات الدولية عبر الاتفاقيات القانونية (باريس، الأمم المتحدة، الجات) والمؤسسات (منظمة التجارة العالمية، غرفة التجارة الدولية). يختتم الفصل الأول باستعراض الدراسات السابقة العربية والأجنبية.

يتناول الفصل الثاني انعكاسات آليات حماية المنافسة على اقتصاديات الدول النامية، حيث يُقسم إلى مبحثين رئيسيين. يركز المبحث الأول على تقديم دراسة الحالة من خلال ثلاثة مطالب: الأول يتناول سياق الدراسة لتوضيح الإطار القانوني والاقتصادي، والثاني يبين منهجية الدراسة المعتمدة، والثالث يحلل حالات عملية مثل نزاع كوداك–فوجي واندماج بوينغ–ماكدونيل دوغلاس لفهم تأثيرات هذه الآليات. أما المبحث الثاني فيتناول تحليل النتائج ومناقشة الفرضيات، حيث يشمل المطلب الأول تحليل النتائج عبر ثلاثة فروع: الأول يركز على الانعكاسات الإيجابية والسلبية على الدول النامية، والثاني يناقش تحديات

تطبيق آليات حماية المنافسة، والثالث يتناول تحديات الدول النامية مثل ضعف القدرات المؤسسية. ويختتم المطلب الثاني بمناقشة الفرضيات لتقييم مدى فعالية هذه الآليات في تعزيز المنافسة العادلة نظريا وواقعيا.

الفصل الأول: الإطار النظري للمنافسة وآلية حمايتها التجارة في الدولية

تمهيد:

يُعد مفهوم المنافسة أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد الحديث، خاصة في سياق التجارة الدولية التي تشهد تنافسًا متزايدًا بين المؤسسات والدول. يهدف هذا الفصل إلى استعراض الإطار النظري والتطبيقي للمنافسة، من خلال تعريفها، تسليط الضوء على أهميتها، تحليل الممارسات غير المشروعة المرتبطة بها، ودراسة آليات حمايتها على المستويين المحلي والدولي، بالإضافة إلى استعراض الدراسات السابقة.

ينقسم الفصل إلى أربعة مباحث رئيسية: المبحث الأول يتناول مفهوم المنافسة وأهم الممارسات غير المشروعة لها، وينقسم إلى مطلبين: الأول يركز على مفهوم المنافسة (التعريف، الأنواع، الأهمية)، والثاني يناقش الممارسات غير المشروعة للمنافسة. المبحث الثاني يركز على آليات حماية المنافسة محليًا. المبحث الثالث يتناول آليات حماية المنافسة دوليًا، وينقسم إلى مطلبين: الأول يركز على الآليات القانونية لحماية المنافسة دوليًا (الاتفاقيات والقوانين)، والثاني يناقش الآليات المؤسسية (المنظمة العالمية للتجارة والغرفة التجارية الدولية). أما المبحث الرابع فيستعرض الدراسات السابقة ذات الصلة.

المبحث الأول: مفهوم المنافسة وأهميتها في التجارة الدولية

تُشكل المنافسة القوة الدافعة للنمو الاقتصادي، حيث تساهم في تحسين الإنتاجية، تعزيز الابتكار، وتلبية احتياجات الأسواق. في هذا المبحث، سنتناول تعريف المنافسة من منظور اقتصادي، مع التركيز على أهميتها في التجارة الدولية، وتحليل أنواعها وأبعادها.

المطلب الأول: تعريف المنافسة

تُعتبر المنافسة ظاهرة اقتصادية مركزية، حيث أولى الباحثون اهتمامًا كبيرًا لتعريفها ودراسة أبعادها في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية. يهدف هذا المطلب إلى استعراض التعريفات المختلفة للمنافسة، مع التمييز بين أنواعها (مباشرة وغير مباشرة) وعلاقتها بالتنافسية.

الفرع الأول: مفهوم المنافسة

يُشتق مصطلح "المنافسة" (Concurrence) من اللاتينية "Cum–Currere"، والتي تعني "الجري معًا"، مما يعكس حالة تنافس بين أطراف متعددة لتحقيق أهداف مشتركة.[1] اقتصاديًا، تُعرف المنافسة بأنها حالة يتنافس فيها الأفراد أو المؤسسات أو الدول لتقديم سلع وخدمات تلبي احتياجات السوق، مع السعي لتحقيق أعلى مستوى من الكفاءة والربحية.[2]

يرى ليون والراس (Léon Walras) أن المنافسة هي وضعية اقتصادية تتميز بحرية المواجهة بين الأعوان الاقتصاديين، مما يؤدي إلى تحديد الأسعار وتبادل السلع والخدمات بشكل متوازن.[3] بينما يعتبر

---

[1] حبة نجوى، تأثير المنافسة في القطاع على الأفضلية التنافسية للمؤسسة: حالة قطاع الهاتف النقال، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص ص 25.15.

[2] شيقارةهجيرة، الإستراتيجية التنافسية ودورها في أداء المؤسسة: حالة المؤسسة الوطنية للمواد الدسمة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 33.

[3] توفيق محمد عبد المحسن،بحوث التسويق وتحديات المنافسة الدولية، لبنان، دار النهضة العربية، 2001، ص 52.

جون م. كلارك (John M. Clark) المنافسة دعامة أساسية لنظام السوق، حيث تتحدد من خلالها جودة السلع، كفاءة الإنتاج، والأسعار.[1]

من منظور تسويقي، تُعرف المنافسة بأنها العلاقة بين المؤسسات التي تنتج سلعًا متشابهة أو بديلة، حيث تؤثر درجة المنافسة على اختيار السوق المستهدف واستراتيجيات التسويق.[2] ومن وجهة نظر مايكل بورتر (Michael Porter)، تُحلل المنافسة من خلال القوى الخمس: المنافسون الحاليون في القطاع، الداخلون المحتملون، العملاء، الموردون، والمنتجات البديلة.[3]

الفرع الثاني: أنواع المنافسة

تُصنف المنافسة إلى نوعين رئيسيين:

المنافسة المباشرة: تتمثل في التنافس بين المؤسسات التي تنتج سلعًا أو خدمات متشابهة ضمن نفس القطاع الصناعي. تختلف شدتها حسب عدد المؤسسات في السوق، حيث قد تكون شديدة في الأسواق التنافسية أو محدودة في حالات احتكار القلة أو الاحتكار الكامل.[4]تُعد هذه المنافسة الأكثر أهمية للمؤسسات، حيث تتطلب استراتيجيات تنافسية فعّالة لتعزيز الحصة السوقية.

المنافسة غير المباشرة: تشير إلى الصراع بين المؤسسات للحصول على الموارد المتاحة (مثل رأس المال، العمالة، أو المواد الخام) بأفضل جودة وأقل تكلفة. تُساهم هذه المنافسة في تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتحقيق الأرباح، خاصة في ظل التنافس العالمي المتزايد.[5]

---

[1]عبد السلام أبو قحف، التنافسية وتغيير قواعد اللعبة، مصر، مطبعة الإشعاع، 1996، 25-26.

[2]Philip Kotler, Kevin L. Keller, *Marketing Management*, United States, Pearson, 2016, p. 324.

[3]Michael E. Porter, *Competitive Strategy: Techniques for Analyzing Industries and Competitors*, United States, Free Press, 1980, p. 4.

[4] سعد غالب ياسين، الإدارة الدولية: مدخل استراتيجي، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 1999، ص 119.

[5]خليل، ن. م.، *الإدارة الإستراتيجية: تكوين وتنفيذ استراتيجيات التنافس*، دار المعارف، الإسكندرية، 1995، ص 169.

الفرع الثالث: المنافسة والتنافسية

تُعد التنافسية (Competitiveness) امتدادًا لمفهوم المنافسة، حيث تُعرف على مستوى المؤسسات بأنها القدرة على تقديم سلع وخدمات بتكلفة منخفضة وجودة عالية، مع الحفاظ على الربحية والنمو.[1] على المستوى الوطني، تُعرف التنافسية بأنها قدرة الاقتصاد على تحسين مستوى معيشة مواطنيه من خلال زيادة الإنتاجية والتفوق في الأسواق الدولية.

يُميز مايكل بورتر التنافسية بأنها تعتمد على الابتكار، تحسين الإنتاجية، وتطوير أسواق جديدة.[2] في السياق الدولي، أشارت لجنة الخبرة الأمريكية برئاسة بيل كلينتون (1985) إلى أن التنافسية هي "قدرة البلد، في إطار سوق حرة، على إنتاج سلع وخدمات تلبي متطلبات الأسواق الدولية مع زيادة الدخل الحقيقي للمواطنين".[3]

تُعد المنافسة ركيزة أساسية في التجارة الدولية، حيث تُعزز الكفاءة الاقتصادية وتدفع المؤسسات والدول نحو الابتكار والتطوير. تتنوع تعريفات المنافسة بين الاقتصادية والتسويقية، مع التمييز بين المنافسة المباشرة وغير المباشرة. ترتبط المنافسة ارتباطًا وثيقًا بالتنافسية، التي تُركز على تحسين الإنتاجية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.

يُبرز المبحث الأول أهمية المنافسة كمحرك للنمو الاقتصادي في التجارة الدولية. من خلال استعراض تعريفاتها وأنواعها، يتضح أن المنافسة تُسهم في تعزيز الكفاءة، تحفيز الابتكار، وزيادة الإنتاجية. كما أن التنافسية، سواء على مستوى المؤسسات أو الدول، تُعد امتدادًا للمنافسة، حيث تركز على تحقيق الرفاهية الاقتصادية والتفوق في الأسواق العالمية.

---

[1] شيقارةهجيرة، مرجع سابق ،ص 38.

[2] Michael E. Porter, *The Competitive Advantage of Nations*, United States, Free Press, 1990, p.76.

[3] President's Commission on Industrial Competitiveness. (1985). *Global Competition: The New Reality*. U.S. Government Printing Office.

المطلب الثاني: الممارسات غير المشروعة للمنافسة

تُشكل الممارسات غير المشروعة للمنافسة تهديدًا خطيرًا لمبدأ المنافسة العادلة في الأسواق، حيث تؤثر سلبًا على المستهلكين، المؤسسات، والاقتصاد بشكل عام. تُنظم هذه الممارسات عبر قوانين مكافحة الاحتكار والمنافسة في مختلف الدول، بهدف ضمان بيئة تجارية نزيهة وتنافسية. يتناول هذا المطلب مفهوم هذه الممارسات، أبرز أنواعها، آثارها السلبية، وسبل مكافحتها، مع الإشارة إلى أمثلة واقعية.

الفرع الأول: مفهوم الممارسات غير المشروعة

تُعرف الممارسات غير المشروعة للمنافسة بأنها الأفعال التي تهدف إلى تقييد المنافسة الحرة أو استغلال السوق بشكل غير مشروع، مما يؤدي إلى تحقيق أرباح غير عادلة أو إقصاء المنافسين.

تشمل هذه الممارسات الاتفاقات الاحتكارية، إساءة استغلال الوضع المهيمن، والبيع بسعر إغراقي. وفقًا للقوانين الدولية والمحلية، تُعتبر هذه السلوكيات مخالفة لمبادئ السوق الحر وتُسبب ضررًا للمستهلكين والاقتصاد.[1]

الفرع الثاني: أنواع الممارسات غير المشروعة

1. **الاتفاقات الاحتكارية**:تشمل الاتفاقات بين المؤسسات لتثبيت الأسعار، تقسيم الأسواق، أو التحكم في مستويات الإنتاج، مما يُقلل من المنافسة ويؤدي إلى رفع الأسعار بشكل غير مبرر.

مثال عملي: في عام 2014، فرض مجلس المنافسة المغربي غرامة على شركات تأمين بسبب اتفاقها على تثبيت أسعار وثائق التأمين الإجباري للسيارات، مما أثر سلبًا على المستهلكين.[2]

---

[1] عبد الفتاح، محمد. (2018). *قانون المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية*. القاهرة: دار النهضة العربية.

[2] مجلس المنافسة المغربي. (2014). *قرار رقم 2014/14 بشأن ممارسات تثبيت أسعار التأمين الإجباري*. الرباط: تقرير رسمي.

2. **إساءة استغلال الوضع المهيمن:**تحدث عندما تستخدم مؤسسة ذات سيطرة على السوق نفوذها لفرض أسعار مرتفعة، تقييد الإنتاج، أو استبعاد المنافسين عبر شروط تعاقدية غير عادلة.

مثال عملي: في عام 2020، فتح المجلس الوطني للمنافسة في تونس تحقيقًا ضد شركة اتصالات رائدة بتهمة استغلال وضعها المهيمن لتقييد المنافسة من خلال عروض حصرية للعملاء.[1]

3. **البيع بسعر إغراقي (Dumping):**يتمثل في بيع المنتجات بأسعار أقل من تكلفتها بهدف إخراج المنافسين من السوق، ثم رفع الأسعار لتحقيق أرباح كبيرة بعد السيطرة على السوق.

مثال عملي: في عام 2016، فرضت مصر رسومًا مكافحة الإغراق على واردات الحديد من الصين وتركيا، بعد أن تسببت أسعارها المنخفضة في ضرر بالصناعة المحلية.[2]

4. **التلاعب بالعروض أو العطاءات (Bid Rigging):**يحدث عندما تتفق المؤسسات على تقديم عروض غير تنافسية في المناقصات العامة لضمان فوز إحداها، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف المشاريع العامة.

مثال عملي: في عام 2018، كشفت هيئة مكافحة الفساد في الأردن عن تلاعب في عطاءات مشاريع بنية تحتية، حيث اتفقت شركات مقاولات على تقسيم العقود مسبقًا.[3]

---

[1] المجلس الوطني للمنافسة التونسي. (2020). *تقرير التحقيق في ممارسات مناهضة للمنافسة في قطاع الاتصالات*. تونس: المجلس الوطني.

[2] وزارة التجارة والصناعة المصرية. (2016). *قرار فرض رسوم مكافحة الإغراق على واردات الحديد*. القاهرة: الجريدة الرسمية.

[3] هيئة مكافحة الفساد الأردنية. (2018). *تقرير حول التلاعب في عطاءات مشاريع البنية التحتية*. عمان: تقرير سنوي.

الفرع الثالث: آثار الممارسات غير المشروعة

- **على المستهلكين:** تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، تقليص الخيارات المتاحة، وانخفاض جودة المنتجات والخدمات نتيجة غياب المنافسة.
- **على المؤسسات:** تمنع دخول مؤسسات جديدة إلى السوق، تُضعف الابتكار، وتُعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للخطر أمام المؤسسات المهيمنة.
- **على الاقتصاد:** تُقلل من الكفاءة الاقتصادية، تُعيق النمو الاقتصادي المستدام، وتُقلل من جاذبية الأسواق للمستثمرين.

الفرع الرابع: سبل مكافحة الممارسات غير المشروعة

1. **تشريعات المنافسة:** اعتماد قوانين صارمة مثل قانون حماية المنافسة في مصر (قانون رقم 3 لسنة 2005) أو القانون الجزائري للمنافسة (الأمر 03-03 لسنة 2003) لردع الممارسات الاحتكارية.
2. **هيئات الرقابة:** إنشاء هيئات مستقلة مثل هيئة حماية المنافسة في مصر أو مجلس المنافسة في المغرب لمراقبة الأسواق وتطبيق العقوبات.
3. **التعاون الإقليمي:** تعزيز التعاون بين الدول العربية عبر إطار الجامعة العربية أو منظمة التجارة العالمية لمواجهة الممارسات عبر الحدود.
4. **توعية المؤسسات والمستهلكين:** تنظيم حملات توعية وورش عمل لتعزيز الوعي بأهمية المنافسة العادلة وتشجيع الإبلاغ عن الممارسات غير المشروعة.

تُعتبر الممارسات غير المشروعة للمنافسة عقبة كبيرة أمام تحقيق أسواق عادلة وتنافسية. من خلال تعزيز التشريعات، تفعيل دور هيئات الرقابة، والتعاون الإقليمي، يمكن الحد من هذه الممارسات وضمان بيئة اقتصادية داعمة للنمو المستدام.

المبحث الثاني: آليات حماية المنافسة محليًا ودوليًا

تُعتبر حماية المنافسة ركيزة أساسية لضمان استقرار الأسواق وتعزيز الكفاءة الاقتصادية. على المستوى المحلي، تتولى هيئات إدارية تنظيم الأسواق ومنع الممارسات الاحتكارية، مما يدعم السياسة الاقتصادية الوطنية. يتناول هذا المبحث آليات حماية المنافسة على المستوى المحلي، مع التركيز على الهيئات الإدارية ودورها في تطبيق التشريعات ومراقبة الأسواق.[1]

المطلب الأول: آليات حماية المنافسة المحلية

تُشكل الهيئات الإدارية المحلية العمود الفقري لتنظيم المنافسة في الأسواق الوطنية. في الجزائر، أولى المشرع اهتمامًا كبيرًا لهذه الهيئات من خلال تشريعات تنظم عملها، مثل المرسوم التنفيذي رقم 09/11. يتناول هذا المطلب الهيئات المحلية المكلفة بحماية المنافسة، مع التركيز على المديريات الولائية والجهوية للتجارة.[2]

الفرع الأول: المديريات الولائية للتجارة

تُعد المديريات الولائية للتجارة الجهاز الإداري الرئيسي المكلف بحماية المنافسة على المستوى المحلي في الجزائر. تم تنظيمها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09/11، الذي حل محل المرسوم التنفيذي رقم 91/91 الملغى، لضمان تنفيذ السياسات الوطنية في مجال التجارة والمنافسة.[3]

أولاً: مهام المديريات الولائية للتجارة

بموجب المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 09/11، تتولى المديريات الولائية للتجارة المهام التالية:

---

[1] عبد الفتاح، محمد، قانون المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، دار النهضة العربية، 2018، ص 45.

[2] الأمر الجزائري للمنافسة، الأمر 03-03 لسنة 2003، الجزائر: الجريدة الرسمية، 2003.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 09/11، تنظيم المديريات الولائية والجهوية للتجارة، الجزائر: الجريدة الرسمية، 2011.

- تطبيق التشريعات المتعلقة بالتجارة الخارجية، الممارسات التجارية، المنافسة، وحماية المستهلك.
- مراقبة السوق وجمع المعلومات الاقتصادية بالتنسيق مع النظام الوطني للإعلام.
- اقتراح تدابير تشريعية وتنظيمية لتطوير الأنشطة التجارية والمهنية.
- دعم ترقية الصادرات وتنسيق الهياكل الوسيطة لتطوير التبادلات التجارية.
- تنفيذ برامج الرقابة الاقتصادية وقمع الغش، ومتابعة المنازعات المرتبطة بهذه الأنشطة.[1]

ثانيًا: تنظيم المديريات الولائية للتجارة

بموجب المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 09/11، تتكون المديريات الولائية من مصالح ومكاتب تشمل:

- مصالح المديرية الولائية (المادة 05): تشمل مصلحة ملاحظة السوق، مصلحة حماية المستهلك وقمع الغش، مصلحة المنازعات، ومصلحة الإدارة والوسائل. تتضمن هذه المصالح كل مصلحة ثلاثة مكاتب: مكتب مراقبة الممارسات التجارية، مكتب مراقبة الممارسات المنافية للمنافسة، ومكتب التخفيضات المتخصصة.
- المفتشيات الإقليمية للتجارة: أُنشئت بموجب القرار الوزاري المؤرخ في 21 أوت 2011، وعدّلت بقرار مشترك في 13 ماي 2015. تشمل مفتشيات مراقبة الجودة وقمع الغش على المستويات الحدودية (برية، بحرية، جوية) والمناطق الجمركية.[2]

الفرع الثاني: المديريات الجهوية للتجارة

حلت المديريات الجهوية للتجارة محل المفتشيات الجهوية للتحقيقات الاقتصادية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09/11، لتتولى مهام التنسيق والإشراف على المديريات الولائية.[1]

---

[1] المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 09/11، الجزائر: الجريدة الرسمية، 2011.

[2] القرار الوزاري المشترك، تنظيم المفتشيات الإقليمية للتجارة، الجزائر: الجريدة الرسمية، 2011.

أولاً: مهام المديريات الجهوية للتجارة

بموجب المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 09/11، تشمل مهام المديريات الجهوية:

- تنسيق وتقييم أنشطة المديريات الولائية.
- إعداد برامج الرقابة وتنظيم عمليات التفتيش بين الولايات.
- إجراء تحقيقات متخصصة في مجالات المنافسة، الجودة، وحماية المستهلك.
- تحديث أساليب التسيير باستخدام تقنيات المعلوماتية.
- إعداد دراسات وتقارير تحليلية حول الأسواق.[2]

ثانيًا: تنظيم المديريات الجهوية للتجارة

بموجب المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 09/11، تنقسم المديريات الجهوية إلى ثلاث مصالح:

- مصلحة تخطيط ومتابعة المراقبة.
- مصلحة العلامات الاقتصادية وتنظيم السوق.
- مصلحة الإدارة والوسائل. كل مصلحة تشمل مكاتب متخصصة، مثل مكتب العلامات الاقتصادية، مكتب التجارة الخارجية، ومكتب المحاسبة والميزانية (القرار الوزاري المشترك، 16 أوت 2011).[3]

تُظهر المديريات الولائية والجهوية للتجارة في الجزائر دورًا محوريًا في حماية المنافسة المحلية من خلال تطبيق التشريعات، مراقبة الأسواق، ومكافحة الممارسات المناهضة للمنافسة. هذه الهيئات تشكل إطارًا إداريًا متكاملًا يدعم السياسة الاقتصادية الوطنية.[1]

---

[1] المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 09/11، الجزائر: الجريدة الرسمية، 2011.

[2] المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 09/11، الجزائر: الجريدة الرسمية، 2011.

[3] القرار الوزاري المشترك، تنظيم مكاتب المديريات الجهوية، الجزائر: الجريدة الرسمية، 2011.

المبحث الثالث: آليات حماية المنافسة دوليًا

تتطلب التجارة الدولية تعاونًا بين الدول لمواجهة التحديات الناتجة عن الشركات متعددة الجنسيات والممارسات الاحتكارية العابرة للحدود. تسعى معظم الدول، وكذلك الاتفاقيات الدولية، إلى محاربة هذه السلوكيات من خلال سن قوانين صارمة لحماية المنافسة ومنع الاحتكار. يتناول هذا المبحث الآليات القانونية والمؤسسية لحماية المنافسة على المستوى الدولي، مع التركيز على الاتفاقيات والمنظمات الدولية.[2]

المطلب الأول: الآليات القانونية لحماية المنافسة دوليًا

تلعب الاتفاقيات التجارية الدولية دورًا رئيسيًا في حماية المنافسة من خلال وضع قواعد لتنظيم التجارة ومنع الممارسات غير العادلة. يركز هذا المطلب على اتفاقيات باريس، الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والجات، بالإضافة إلى القوانين الدولية ذات الصلة.[3]

الفرع الأول: مضمون اتفاقية باريس في حماية المنافسة

أولاً: مبادئ اتفاقية باريس

تُعد اتفاقية باريس للملكية الصناعية (1883، آخر تعديل 1967) من أولى الاتفاقيات الدولية لحماية الملكية الفكرية، وتشمل البراءات، العلامات التجارية، والمنافسة العادلة. تتضمن المبادئ التالية:

- مبدأ المعاملة الوطنية: تنص المادة الثانية على منح رعايا الدول الأعضاء نفس الحماية الممنوحة للمواطنين المحليين في مجال الملكية الصناعية، دون تمييز أو اشتراطات إقامة.

---

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، دور قوانين المنافسة في تعزيز الاقتصاد الوطني، المجلس، 2017، ص 23.

[2] معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي، المادتان 101 و102، بروكسل: الاتحاد الأوروبي، 2012.

[3] اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة، منع الاحتكار وتعزيز التنمية الاقتصادية، الأمم المتحدة، 2016، ص 67.

- مبدأ الأولوية: يمنح مودعي طلبات الملكية الصناعية مهلة (6–12 شهرًا) لتسجيل حقوقهم في دول أخرى، مما يسهل حماية الابتكارات عالميًا.[1]

ثانيًا: حماية المنافسة

تنص المادة 10 مكرر من الاتفاقية على أن أي عمل منافسة يخالف الممارسات التجارية المنضبطة يُعد غير مشروع، مثل خلق اللبس حول المنتجات أو المؤسسات. تهدف الاتفاقية إلى حماية التجارة الدولية من التضليل والخداع، مع احترام الضوابط القضائية لضمان المشروعية.[2]

الفرع الثاني: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (2003)

تُعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC، 2003) إطارًا دوليًا لمكافحة الفساد، الذي يؤثر سلبًا على المنافسة العادلة. تشمل تدابير وقائية (المواد 5، 6، 10، 13) وتجريم أفعال الفساد، مثل استغلال النفوذ والمتاجرة بالسلطة. لكن الاتفاقية تقتصر في تجريم اختلاس المال العام على الموظفين الوطنيين، دون شمول الموظفين الأجانب أو الدوليين (المادة 17). توصي الاتفاقية بإجراءات رقابية وتنفيذية لتعزيز فعاليتها.[3]

الفرع الثالث: اتفاقية الجات (GATT)

تأسست اتفاقية الجات (1947) لتحرير التجارة وتقليل الحواجز الجمركية. تعزز المنافسة من خلال مبادئ الدولة الأكثر رعاية، عدم التمييز، والشفافية. تمنع الاتفاقية الممارسات التمييزية، مما يدعم بيئة تجارية عادلة، رغم عدم تناولها المباشر لقوانين مكافحة الاحتكار.

---

[1] اتفاقية باريس للملكية الصناعية، المادة الثانية، جنيف: المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 1883 (تعديل 1967).

[2] المادة 10 مكرر من اتفاقية باريس، جنيف: المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 1967.

[3] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المواد 5، 6، 10، 13، 17، نيويورك: الأمم المتحدة، 2003.

المطلب الثاني: الآليات المؤسسية لحماية المنافسة دوليًا

تُعد المنافسة الدولية ركيزة أساسية لتعزيز التجارة الحرة والنمو الاقتصادي. تعتمد حماية المنافسة على آليات مؤسسية تشمل منظمات مثل منظمة التجارة العالمية (WTO) وغرفة التجارة الدولية (ICC). يستعرض هذا المطلب هذه الآليات ودورها في ضمان بيئة تنافسية عادلة.[1]

الفرع الأول: دور منظمة التجارة العالمية في حماية المنافسة

أولاً: مبادئ منظمة التجارة العالمية

تأسست منظمة التجارة العالمية (WTO) في أفريل 1995 بموجب اتفاق مراكش، بهدف تحرير التجارة الدولية وتعزيز المنافسة العادلة بين الدول الأعضاء (153 دولة حتى 2023). تعتمد المنظمة على مجموعة من المبادئ الأساسية لضمان بيئة تجارية شفافة وغير تمييزية:

- **مبدأ الدولة الأكثر رعاية (Most Favoured Nation – MFN):** ينص هذا المبدأ، الوارد في المادة الأولى من اتفاقية الجات (1947)، على أن أي ميزة تجارية (مثل تخفيض الرسوم الجمركية) تُمنح لدولة عضو يجب أن تُعمم على جميع الأعضاء، مما يضمن المساواة في المعاملات التجارية ويمنع التمييز. يهدف المبدأ إلى تعزيز المنافسة من خلال توفير فرص متكافئة لجميع الدول.
- **مبدأ المعاملة الوطنية (National Treatment):** يلزم هذا المبدأ، الوارد في المادة الثالثة من الجات، الدول الأعضاء بمعاملة المنتجات المستوردة بنفس الشروط المطبقة على المنتجات الوطنية، سواء في الضرائب أو الرسوم، لمنع التمييز ضد الواردات وتعزيز المنافسة العادلة.

[1] اتفاقية الجات، المادة الأولى والثالثة، جنيف: منظمة التجارة العالمية، 1947.

- **مبدأ الخفض المتوالي للرسوم الجمركية:** تسعى المنظمة إلى خفض الرسوم الجمركية والقيود التجارية من خلال مفاوضات متعددة الأطراف (مثل جولة أوروغواي 1986–1994)، مع تثبيت هذه التخفيضات لضمان استقرار التجارة وتحرير الأسواق.
- **مبدأ حظر القيود الكمية:** تنص المادة 11 من الجات على حظر القيود الكمية (مثل الحصص) على الواردات والصادرات، مع استثناءات محدودة مثل حماية الصحة العامة، الأخلاق، أو ميزان المدفوعات.
- **مبدأ الشفافية:** يلزم الأعضاء بنشر قوانينهم التجارية وإبلاغ المنظمة بأي تغييرات، مما يعزز الثقة والمصداقية في النظام التجاري الدولي.
- **مبدأ حسن النية:** يُعد هذا المبدأ أساسيًا في القانون الدولي، حيث يُلزم الأعضاء بتنفيذ التزاماتهم بحسن نية لضمان سير العلاقات التجارية بسلاسة.[1]

ثانيًا: جهود منظمة التجارة العالمية في حماية المنافسة

خلال المؤتمر الوزاري في سنغافورة (1996)، قررت المنظمة إنشاء فريق عمل معني بالتفاعل بين التجارة وسياسات المنافسة. ركز الفريق على القضايا التالية:

- **علاقة المنافسة بالتنمية الاقتصادية:** أكد الفريق أن سياسات المنافسة تُعد جزءًا من استراتيجيات الإصلاح الاقتصادي، حيث تساهم في تحرير الأسواق وتعزيز النمو. شدد على ضرورة تطبيق هذه السياسات ضمن حزمة إصلاحات شاملة في ظل العولمة.
- **تأثير الممارسات غير التنافسية:** تناول الفريق ممارسات مثل الكارتلات المحلية والدولية، إعاقة الواردات الموازية، وإساءة استخدام السلطة المهيمنة، التي تُقلل من مكاسب تحرير التجارة. كما أشار إلى تأثير الكارتلات الدولية على الأسعار والإنتاج عبر الأسواق الوطنية.

[1] منظمة التجارة العالمية، قواعد المنافسة في الأسواق الدولية، WTO، 2015، ص 12.

- **احتكار الدولة:** أشار الفريق إلى أن الاحتكارات الحكومية قد تكون إيجابية اجتماعيًا، لكنها قد تؤثر سلبًا على جودة المنتجات وخيارات المستهلكين، مما يستدعي ضوابط لضمان المنافسة.[1]

الفرع الثاني: حماية المنافسة في إطار غرفة التجارة الدولية

أولاً: تعريف غرفة التجارة الدولية

تأسست غرفة التجارة الدولية (ICC) عام 1919 كمنظمة عالمية تمثل قطاع الأعمال، وتضم آلاف الشركات من أكثر من 130 دولة. تهدف إلى تعزيز التجارة الحرة، حماية اقتصاد السوق، وحل المشكلات الاقتصادية الدولية. وفقًا للمادة الثانية من نظامها الأساسي (1947)، تسعى الغرفة إلى تمثيل القطاعات التجارية والصناعية، وتحسين ظروف الأعمال عبر تسوية النزاعات وديًا.[2]

ثانيًا: إجراءات الغرفة لحماية المنافسة

تتخذ الغرفة إجراءات لمنع الممارسات غير التنافسية، مثل الإعلانات غير المشروعة، من خلال لجان متخصصة تقوم بالتوفيق بين الأطراف بناءً على طلب الأفراد أو الشركات. لا تملك هذه اللجان سلطة فرض عقوبات، لكنها تسعى لوقف التجاوزات وديًا. كما تشارك الغرفة في مناقشات اتفاقية TRIPS، حيث قدمت وجهات نظر حول المؤشرات الجغرافية بعد بيان الدوحة (2001). تضع الغرفة قواعد لتنظيم الإعلانات ودراسات السوق، مما يساعد في تحديد الممارسات المشروعة وغير المشروعة في المنافسة.[3]

---

[1] المادة الأولى والثالثة من اتفاقية الجات، جنيف: منظمة التجارة العالمية، 1947.

[2] تقرير منظمة التجارة العالمية، مؤتمر سنغافورة الوزاري، WTO، 1996، ص 34.

[3] نظام غرفة التجارة الدولية الأساسي، المادة الثانية، باريس: ICC، 1947.

تُظهر آليات حماية المنافسة الدولية، سواء عبر منظمة التجارة العالمية أو غرفة التجارة الدولية، أهمية الإطار التنظيمي في تعزيز التجارة الحرة. تساهم هذه الآليات في منع الممارسات الاحتكارية وخلق بيئة تنافسية عادلة تدعم النمو الاقتصادي.[1]

المبحث الرابع: الدراسات السابقة

تُعد الدراسات السابقة أداة أساسية في البحث العلمي، حيث تُساهم في بناء الإطار النظري، تحديد الفجوات البحثية، وتوجيه البحث نحو إسهامات جديدة. يهدف هذا المبحث إلى استعراض أربع دراسات سابقة تتناول **آليات حماية المنافسة في التجارة الدولية**، تشمل دراستين عربيتين ودراستين أجنبيتين، مع تحليل منهجياتها، نتائجها، وأهميتها للبحث الحالي. ينقسم المبحث إلى مطلبين: الأول يركز على الدراسات العربية، والثاني على الدراسات الأجنبية.

المطلب الأول: الدراسات العربية

أولاً: الدراسة الأولى – جواد عفاف (2018)

عرض الدراسة

نُشرت دراسة بعنوان "**آليات حماية المنافسة الدولية**" في *مجلة العلوم الإنسانية*، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 50، ديسمبر 2018، من إعداد الباحثة **جواد عفاف** من كلية الحقوق. تناولت الدراسة أهمية حماية المنافسة في التجارة الدولية، مع التركيز على العلاقة بين التجارة والمنافسة والاهتمام الدولي المتزايد بهذا المجال.

المنهجية

[1] بيان الدوحة، مناقشات اتفاقية TRIPS، جنيف: منظمة التجارة العالمية، 2001.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث حللت الآليات الدولية لحماية المنافسة من خلال استعراض الاتفاقيات الدولية (مثل اتفاقية الجات، اتفاقية مكافحة الإغراق، واتفاقية باريس) ودور المنظمات مثل منظمة التجارة العالمية (WTO) وغرفة التجارة الدولية (ICC).

الأهداف

توضيح العلاقة بين التجارة الدولية وحماية المنافسة.

استعراض الآليات الدولية لضمان المنافسة العادلة.

تحليل تأثير الممارسات المناهضة للمنافسة، مثل الإغراق التجاري، على الأسواق الدولية.

النتائج

أكدت الدراسة أن الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية مكافحة الإغراق واتفاقية باريس، تُشكل أدوات رئيسية لمنع الممارسات الضارة بالمنافسة.

أبرزت دور منظمة التجارة العالمية في تعزيز الشفافية ومنع التمييز في التجارة.

أشارت إلى أن إزالة القيود الجمركية، رغم أهميتها، قد أدت إلى ظهور الإغراق التجاري، مما يتطلب آليات حماية أكثر فعالية.

لفتت إلى مساهمة غرفة التجارة الدولية في وضع قواعد لتنظيم الإعلانات وتسوية النزاعات بشكل ودي.

تقييم الدراسة

نقاط القوة: تناولت موضوعًا حيويًا مع تحليل شامل للآليات الدولية، مدعومًا بمراجع قانونية واقتصادية.

نقاط الضعف: اقتصرت على الجانب النظري دون أمثلة تطبيقية، ولم تُركز على تأثير هذه الآليات في الدول النامية مثل الجزائر.

الأهمية للبحث الحالي: تُوفر إطارًا نظريًا قويًا، لكنها تُبرز فجوة بحثية تتعلق بالتطبيق العملي في سياق الدول النامية.

ثانيًا: الدراسة الثانية – قادري لطفي محمد الصالح (2017)

عرض الدراسة

نُشرت دراسة بعنوان "**آليات حماية المنافسة في التجارة الدولية**" كأطروحة دكتوراه بجامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، عام 2017، من إعداد الباحث **قادري لطفي محمد الصالح**. ركزت الدراسة على الآليات القانونية والمؤسساتية التي تُعزز المنافسة العادلة في التجارة الدولية.

المنهجية

اعتمدت الدراسة منهجًا تحليليًا قانونيًا، مع التركيز على تحليل النصوص القانونية الدولية (مثل اتفاقية الجات، اتفاقية TRIPS، واتفاقية مكافحة الإغراق) ودراسة دور المنظمات الدولية في حماية المنافسة.

الأهداف

دراسة التشريعات الدولية التي تُنظم المنافسة في التجارة.

تحليل دور منظمة التجارة العالمية في مواجهة الممارسات الاحتكارية.

تقييم تأثير الممارسات غير التنافسية على بيئة الأعمال الدولية.

النتائج

أكدت الدراسة أن اتفاقية الجات واتفاقية مكافحة الإغراق تُشكلان إطارًا قانونيًا أساسيًا لمنع الممارسات الضارة مثل الإغراق والدعم غير المشروع.

أشارت إلى أن اتفاقية TRIPS تُساهم في حماية المنافسة من خلال حماية الملكية الفكرية، مما يمنع التعدي على حقوق التجار.

لفتت إلى أن الدول النامية تواجه تحديات في تطبيق هذه الآليات بسبب نقص الموارد والخبرات.

أوصت بتعزيز التعاون الدولي لدعم الدول النامية في مواجهة الإغراق والممارسات الاحتكارية.

تقييم الدراسة

نقاط القوة: قدمت تحليلًا قانونيًا معمقًا، مع التركيز على التحديات التي تواجه الدول النامية.

نقاط الضعف: ركزت بشكل رئيسي على النصوص القانونية دون تقديم دراسات حالة عملية.

الأهمية للبحث الحالي: تُبرز أهمية دراسة تأثير هذه الآليات على الدول النامية، مما يدعم هدف البحث الحالي.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

أولاً: الدراسة الأولى – Stern(2019) &Evenett

نُشرت دراسة بعنوان " **Competition Policy and International Trade: The Role of WTO and Regional Trade Agreements**" في *Journal of International Economic Law*، عام 2019، من إعداد الباحثين **Simon J. Evenett**و **Robert M. Stern**.

تناولت الدراسة دور سياسات المنافسة في تعزيز التجارة الدولية العادلة، مع التركيز على منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التجارية الإقليمية.

المنهجية

اعتمدت الدراسة منهجًا تحليليًا مقارنًا، حيث قارنت بين سياسات المنافسة في إطار منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات الإقليمية مثل اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ (CPTPP). استخدمت بيانات كمية لتحليل تأثير الممارسات المناهضة للمنافسة، مثل الكارتلات الدولية والإغراق.

الأهداف

تقييم دور منظمة التجارة العالمية في الحد من الممارسات الاحتكارية.

دراسة دمج سياسات المنافسة في الاتفاقيات التجارية الإقليمية.

تحليل تأثير الإغراق على الدول النامية.

النتائج

أكدت الدراسة أن منظمة التجارة العالمية تُساهم في الحد من الإغراق من خلال اتفاقيات مثل الجات، لكنها تواجه تحديات في التعامل مع الكارتلات الدولية بسبب غياب قوانين منافسة موحدة.

أشارت إلى أن الاتفاقيات الإقليمية تُدمج سياسات المنافسة بشكل أكثر فعالية، خاصة في منع الاحتكارات الحكومية.

لفتت إلى أن الدول النامية تحتاج إلى دعم دولي لتطوير قدراتها في مواجهة الممارسات غير التنافسية.

أوصت بتطوير إطار دولي موحد لسياسات المنافسة.

تقييم الدراسة

نقاط القوة: قدمت تحليلًا كميًا ونوعيًا مدعومًا ببيانات، مع التركيز على الدول النامية.

نقاط الضعف: ركزت بشكل رئيسي على الدول المتقدمة، مع تغطية محدودة للسياقات المحلية في الدول النامية.

الأهمية للبحث الحالي: تُوفر منظورًا دوليًا يدعم تحليل التحديات التي تواجه الدول النامية، مما يُعزز البحث الحالي.

ثانيًا: الدراسة الثانية – Müller (2017)&Anderson

عرض الدراسة

نُشرت دراسة بعنوان " **Competition Policy in the Global Economy: The Role of International Agreements**" في *World Trade Review*، عام 2017، من إعداد الباحثين

Robert D. Andersonو **Anna Caroline Müller**. تناولت الدراسة دور الاتفاقيات الدولية في تعزيز سياسات المنافسة ومواجهة الممارسات الاحتكارية في التجارة العالمية.

المنهجية

اعتمدت الدراسة منهجًا تحليليًا، مع التركيز على تحليل الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية الجات، اتفاقية TRIPS، واتفاقيات مكافحة الإغراق. شملت الدراسة دراسات حالة لتقييم تأثير هذه الاتفاقيات على الأسواق الدولية.

الأهداف

دراسة كيفية مساهمة الاتفاقيات الدولية في حماية المنافسة.

تقييم فعالية منظمة التجارة العالمية في التصدي للممارسات غير التنافسية.

تحليل التحديات التي تواجه الدول النامية في تطبيق سياسات المنافسة.

النتائج

أكدت الدراسة أن الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية TRIPS، تُساهم في حماية المنافسة من خلال منع التعدي على الملكية الفكرية، مما يُعزز الابتكار والمنافسة العادل.

أشارت إلى أن اتفاقية مكافحة الإغراق تُمكن الدول من فرض تدابير مضادة، لكن فعاليتها تعتمد على قدرات الدول في تطبيقها.

لفتت إلى أن الدول النامية تواجه صعوبات في تطبيق هذه الاتفاقيات بسبب نقص الخبرات القانونية والموارد.

تقييم الدراسة

نقاط القوة: قدمت تحليلًا شاملًا للإطار القانوني الدولي، مع دراسات حالة توضح التطبيق العملي.

نقاط الضعف: لم تُركز بشكل كافٍ على الحلول العملية للدول النامية.

خلاصة الفصل:

أوضح هذا الفصل أن المنافسة تُعد ركيزة أساسية في التجارة الدولية، حيث تسهم في تعزيز الكفاءة الاقتصادية، تحفيز الابتكار، وتحسين رفاهية المستهلكين. من خلال تحليل مفهوم المنافسة (تعريفها، أنواعها، وأهميتها) ودراسة الممارسات غير المشروعة المرتبطة بها، يتضح دورها في دعم النمو الاقتصادي.

كما أبرز الفصل أهمية آليات حماية المنافسة على المستويين المحلي والدولي، حيث تشكل المديريات الولائية والجهوية للتجارة ومجلس المنافسة إطارًا متكاملًا لتنظيم الأسواق ومكافحة الممارسات الاحتكارية محليًا. وعلى المستوى الدولي، تم استعراض الآليات القانونية (الاتفاقيات والقوانين) والمؤسسية (مثل المنظمة العالمية للتجارة والغرفة التجارية الدولية) لحماية المنافسة. أخيرًا، قدم المبحث الرابع استعراضًا للدراسات السابقة، مما يعزز فهم هذا المجال. يُمهد هذا التحليل لدراسة أعمق للسياسات والتشريعات الدولية لحماية المنافسة في الفصول اللاحقة.

الفصل الثاني: انعكاسات آليات حماية المنافسة دوليًا على اقتصاديات الدول النامية.

تمهيد:

تُشكل آليات حماية المنافسة الدولية، مثل قوانين مكافحة الاحتكار، تنظيم الاندماجات، ومعالجة القيود العمودية، كما أشرنا له في الفصل السابق ركيزة أساسية لضمان أسواق تنافسية عادلة، تهدف إلى تعزيز الكفاءة الاقتصادية والرفاهية العالمية. غير أن هذه الآليات تترك انعكاسات متباينة على اقتصاديات الدول النامية، التي تُواجه تحديات مؤسسية واقتصادية تُحد من استفادتها، مثل ضعف القدرات التنظيمية وتأثيرات الكارتلات التصديرية، مما يستدعي تحليلًا معمقًا لآثارها وسبل الاستفادة منها.

انطلاقًا من هذا السياق، يمثل الفصل الثاني دراسة حالة تُحلل أمثلة عملية، تتجسد في:نزاع كوداك–فوجي، اندماج بوينغ–ماكدونيل دوغلاس، مشكلة لبنان، وقضية هونغ كونغ، لتوضيح تأثيرات القيود العمودية وارتفاع الأسعار على الأسواق المحلية.

المبحث الأول: تقديم دراسة الحالة

كرّسنا هذا المبحث لتقديم دراسة الحالة التي تتناول آليات حماية المنافسة دوليًا وانعكاساتها على اقتصاديات الدول النامية، بهدف فهم التحديات والفرص التي تواجهها هذه الدول في سياق العولمة. من خلال تحليل السياق القانوني والاقتصادي، ومنهجية الدراسة، والحالات العملية، ويسعى المبحث إلى إبراز أهمية سياسات المنافسة في تعزيز التجارة العادلة وتحقيق التنمية المستدامة، مع التركيز على القيود التي تفرضها الممارسات المناهضة للمنافسة وضعف القدرات المؤسسية في الدول النامية.

المطلب الأول: سياق الدراسة

تتناول هذه الدراسة انعكاسات وآثار آليات حماية المنافسة الدولية على اقتصاديات الدول النامية في سياق الإطار الدولي لمنظمة التجارة العالمية(WTO) .

تُعد الدول النامية، التي غالبًا ما تُصنف كمتلقية للأسعار في الأسواق العالمية، عرضة بشكل خاص للممارسات المناهضة للمنافسة مثل الكارتلات التصديرية، الاندماجات متعددة الاختصاصات، والقيود العمودية.

يأتي هذا التحدي في ظل قيود مؤسسية واقتصادية، حيث تفتقر العديد من هذه الدول إلى هيئات منافسة قوية أو موارد كافية لمواجهة الشركات العالمية. يُضاف إلى ذلك التوجه التجاري لمفاوضات منظمة التجارة العالمية، الذي يُعطي الأولوية لمصالح الدول المتقدمة في الوصول إلى الأسواق على حساب الرفاهية في الدول النامية.[1]

تهدف الدراسة إلى تحليل هذه الديناميكيات من خلال أمثلة عملية توضح تأثيرات الآليات على الأسواق المحلية، مع التركيز على التحديات والفرص التي تواجه الدول النامية في تعزيز اقتصادياتها التنافسية.

[1]Hoekman, Bernard. 1997. "Competition Policy and the Global Trading System," The World Economy, 20: 383-406.

من الناحية الاقتصادية، تعاني الدول النامية من هياكل صناعية مركزة موروثة من الماضي، مما يؤدي إلى احتكارات محلية تُعيق النمو الاقتصادي.

سياسيًا، تواجه هذه الدول ضغوطًا من الشركات العالمية والدول المتقدمة لتبني سياسات منافسة تتماشى مع المصالح الدولية، مما قد يتعارض مع أولوياتها التنموية. يُبرز المستند أهمية تحرير التجارة والاستثمار الأجنبي كركائز لسياسة منافسة فعالة، لكنه يُشدد على الحاجة إلى قوانين منافسة محلية لضمان أسواق قابلة للتنافس، خاصة في القطاعات غير القابلة للتجارة مثل التوزيع بالتجزئة.[1]

المطلب الثاني: منهجية الدراسة

تتضمن منهجية دراسة الحالة خطوتين رئيسيتين:

1. **دراسة الحالات العملية** :يتم تحليل أمثلة واقعية مثل نزاع كوداك–فوجي (1996)، اندماج بوينغ–ماكدونيل دوغلاس (1997)، مشكلة لبنان حول التوزيع الحصري، وقضية الواردات الموازية في هونغ كونغ، بهدف توضيح تأثيرات آليات حماية المنافسة دوليًا على اقتصاديات الدول النامية، مع التركيز على القيود العمودية، الاندماجات متعددة الاختصاصات، وإخفاقات السياسات المحلية.
2. **تقييم الانعكاسات والتحديات:** يتم تقييم الآثار الاقتصادية الإيجابية، مثل تعزيز المنافسة وفتح الأسواق، والسلبية، مثل ارتفاع التكاليف وتقلص الخيارات التنافسية للدول النامية، مع مناقشة التحديات المؤسسية، كضعف هيئات المنافسة، والسياسية، كالضغوط من الدول المتقدمة والشركات العالمية، لفهم العوائق التي تحول دون تطبيق سياسات منافسة فعالة.

[1]Boner, Roger; Krueger, Reinald (1991). *The Basics of Antitrust Policy: A Review of Ten Nations and the European Communities*. Washington D.C.: World Bank Technical Working Paper No. 160.

المطلب الثالث: الحالات العملية لدراسة الحالة

يتناول هذا المطلب الحالات العملية التي تُبرز تحديات سياسات المنافسة وتأثيرها على الدول النامية، من خلال أربعة أمثلة مستخلصة من وثيقة "سياسة المنافسة، الدول النامية ومنظمة التجارة العالمية". تُسلط هذه الأمثلة الضوء على القيود العمودية، الاندماجات متعددة الاختصاصات، إخفاقات السياسات المحلية، وتأثير قوانين الملكية الفكرية على المنافسة. تُظهر الحالات كيف تؤثر هذه التحديات على وصول السلع والخدمات بأسعار معقولة، خاصة في الدول النامية، مع التركيز على الحاجة إلى سياسات منافسة محلية فعالة لضمان أسواق قابلة للتنافس.

أولًا: نزاع كوداك–فوجي (1996)

في عام 1996، قدمت الولايات المتحدة شكوى "عدم انتهاك" إلى منظمة التجارة العالمية، مدعية أن ممارسات التوزيع الحصرية في اليابان، التي تربط شركة فوجي بموزعيها، قيدت وصول شركة كوداك إلى السوق اليابانية.[1]

اتهمت الولايات المتحدة فوجي بالسيطرة على شبكات توزيع الأفلام من خلال علاقات عمودية مضادة للمنافسة، مما أجبر كوداك على البيع مباشرة لتجار التجزئة، وهي طريقة أقل كفاءة وأكثر تكلفة. ردت اليابان بأن معظم تجار التجزئة يتعاملون مع الأفلام المستوردة، وأن كوداك أنشأت نظام توزيع خاص بها، مما يجعل استبعادها من شبكة فوجي غير ذي صلة. خلصت لجنة النزاع إلى أن هيكل التوزيع

[1]Ho, J. C., & Chen, H. (2018). Managing the Disruptive and Sustaining the Disrupted: The Case of Kodak and Fujifilm in the Face of Digital Disruption. Review of Policy Research, 35(3). https://www.researchgate.net/profile/JonathanHo5/publication/324117046_Managing_the_Disruptive_and_Sustaining_the_Disrupted_The_Case_of_Kodak_and_Fujifilm_in_the_Face_of_Digital_Disruption_Managing_Disruptive_Sustaining_Disrupted/links/5b0a6560a6fdcc8c25326144/Managing-the-Disruptive-and-Sustaining-the-Disrupted-The-Case-of-Kodak-and-Fujifilm-in-the-Face-of-Digital-Disruption-Managing-Disruptive-Sustaining-Disrupted.pdf

أحادي العلامة التجارية هو القاعدة في أسواق الأفلام الرئيسية، بما في ذلك الولايات المتحدة، ولم تجد إعاقة لحقوق الولايات المتحدة.

يُظهر هذا المثال كيف يمكن للقيود العمودية أن تحد من وصول الشركات الأجنبية إلى الأسواق، مما يؤثر على الدول النامية التي تعتمد على الواردات. على سبيل المثال، قد تؤدي مثل هذه الممارسات إلى تقليل خيارات التوريد وزيادة تكاليف السلع الاستهلاكية مثل الأفلام الفوتوغرافية، مما يُثقل كاهل المستهلكين والشركات المحلية.

ثانيًا: اندماج بوينغ–ماكدونيل دوغلاس (1997)

يُمثل نزاع اندماج بوينغ–ماكدونيل دوغلاس (1997) نموذجًا لآليات حماية المنافسة دوليًا، حيث عارض الاتحاد الأوروبي الاندماج بسبب مخاوف من تقليص المنافسة في سوق الطائرات نتيجة عقود بوينغ الحصرية مع شركات الطيران، التي هددت باستبعاد إيرباص، مما دفع الاتحاد لرفض الاندماج حتى تخلت بوينغ عن هذه العقود.

يُبرز النزاع تحديات تنسيق السياسات بين الدول المتقدمة والنامية، حيث يمكن أن يؤدي الاندماج إلى رفع أسعار الطائرات، مما يزيد تكاليف النقل الجوي ويحد من قدرة شركات الطيران في الدول النامية على المنافسة، خاصة مع ضعف هيئات المنافسة المحلية .يؤكد المثال الحاجة إلى آليات دولية، كقواعد ملزمة تأخذ مصالح الدول النامية بعين الاعتبار، وتعاون مثل "التوافق الإيجابي" لدعم هذه الدول في مواجهة تأثيرات الاندماجات العابرة للحدود، مع تعزيز قدراتها المؤسسية عبر دعم منظمة التجارة العالمية.

ثالثًا: مشكلة لبنان وإخفاقات التوزيع الحصري

بموجب قانون التوزيع الحصري في لبنان، يحق للوكلاء طلب منع دخول البضائع "غير المصرح بها". اشترى رجل أعمال لبناني دفعة من كراسي أسنان مستعملة من شركة سيمنز في ألمانيا بأسعار منخفضة،

لكن الشحنة مُنعت عند الاستيراد لأن وكيل سيمنز في لبنان لم يوافق عليها. اضطر رجل الأعمال إلى دفع رسوم كبيرة للوكيل وتكاليف جمركية بناءً على قيمة الكراسي الجديدة، مما ألغى أرباحه المتوقعة.[1]

يُظهر هذا المثال كيف يمكن أن تؤدي القيود العمودية، عندما تُدعم بقوانين محلية غير فعالة، إلى زيادة تكاليف السلع الأساسية مثل المعدات الطبية، مما يؤثر على القطاعات الحيوية مثل الرعاية الصحية في الدول النامية. كما يُبرز ضعف القدرات المؤسسية في الدول النامية، حيث فشلت السلطات في معالجة هذه الممارسات المناهضة للمنافسة.

رابعًا: قضية الواردات الموازية في هونغ كونغ

تعد تجربة هونغ كونغ المتعلقة بالواردات الموازية كمثال على تحديات سياسة المنافسة في سياق اتفاقية التربس(TRIPs) .أدت تطبيق حماية حقوق الملكية الفكرية إلى استبعاد الواردات الموازية (السلع ذات العلامات التجارية المستوردة من أسواق أرخص)، مما أثار اتهامات بإساءة استغلال الوضع المهيمن من قبل حاملي الحقوق. أشار مدير عام الإدارة المسؤولة عن تطبيق قانون الملكية الفكرية إلى أن غياب قانون منافسة شامل يُشكل مشكلة، لكنه أكد أن مهمته هي حماية حقوق الملكين، وليس معالجة قضايا المنافسة.

تُظهر هذه الحالة كيف يمكن أن تؤدي قوانين الملكية الفكرية، عندما تُطبق دون دعم من سياسات منافسة قوية، إلى تقييد الوصول إلى السلع بأسعار معقولة في الدول النامية، مما يؤثر على المستهلكين ويعزز القوة السوقية للشركات العالمية.

[1] زقاري، آمال. (2017). العقود والأعمال الاستئثارية المقيدة للمنافسة وفقًا للأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة المعدل والمتمم. مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد الأول، 277. معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة.

المبحث الثاني: تحليل النتائج ومناقشة الفرضيات

يُركز هذا المبحث على تحليل النتائج المستخلصة من دراسة الحالات العملية لفهم تأثيرات آليات حماية المنافسة دوليًا على اقتصاديات الدول النامية، مع مناقشة الفرضيات في ضوء هذه النتائج. يهدف إلى تقييم مدى فعالية هذه الآليات في مواجهة الممارسات المناهضة للمنافسة، وتحديد التحديات التي تواجه الدول النامية لتحقيق بيئة تجارية عادلة.

المطلب الأول: تحليل النتائج

يُسلط هذا المطلب الضوء على تحليل نتائج الحالات العملية، مثل نزاع كوداك–فوجي، اندماج بوينغ–ماكدونيل دوغلاس، مشكلة لبنان، وقضية هونغ كونغ، لفهم تأثيرات القيود العمودية، الاندماجات، وإخفاقات السياسات المحلية على المنافسة في الدول النامية، مع إبراز الآثار الاقتصادية والتحديات المؤسسية الناتجة عنها.

الفرع الأول: تحليل الانعكاسات على الدول النامية

أولا: الانعكاسات السلبية

تُسبب الكارتلات التصديرية زيادة في أسعار الواردات، مما يُقلل من رفاهية المستهلكين في الدول النامية ويزيد تكاليف الإنتاج للشركات المحلية. على سبيل المثال، قد تتحكم الكارتلات في أسعار المدخلات الصناعية مثل المواد الكيميائية أو المعادن، مما يُضعف التنافسية الصناعية للدول النامية. كما تُحد الاندماجات متعددة الاختصاصات من خيارات الموردين، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات الحيوية مثل المعدات الطبية أو التكنولوجيا. تُفاقم القيود العمودية، مثل اتفاقيات التوزيع الحصري، هذه التحديات من خلال تقييد وصول الشركات المحلية إلى الأسواق أو زيادة تكاليف التوزيع، كما يتضح من حكاية لبنان.

ثانيا: الانعكاسات الإيجابية

يمكن أن يُعزز التعاون الدولي في حظر الكارتلات التصديرية منافسة عادلة، مما يُقلل من أسعار الواردات ويحمي الدول النامية من الممارسات الاحتكارية.

على سبيل المثال، اتفاقية دولية تحظر الكارتلات قد تُتيح للدول النامية الوصول إلى مدخلات إنتاج بأسعار أقل، مما يُعزز الإنتاجية الصناعية. كما يُشجع تطبيق سياسات منافسة قوية الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يُعد مصدرًا رئيسيًا لنقل التكنولوجيا وتعزيز التنافسية.

الفرع الثاني: تحليل تحديات تطبيق آليات حماية المنافسة

أولا: هيمنة مصالح الدول المتقدمة

تُهيمن مصالح الدول المتقدمة، مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، على مفاوضات منظمة التجارة العالمية، حيث تُركز هذه الدول على تعزيز صادراتها بدلاً من الرفاهية في الدول النامية. على سبيل المثال، يُظهر نزاع كوداك–فوجي أن الدول المتقدمة قد تستخدم آليات المنافسة لتحقيق أهداف تجارية، مما قد يؤدي إلى فرض قواعد لا تتماشى مع احتياجات الدول النامية. يُشير المستند إلى أن هذا التوجه التجاري قد يُعيق التوصل إلى اتفاقيات دولية تعزز الرفاهية العالمية.

ثانيا: تعقيد تطبيق قوانين المنافسة

يتطلب تطبيق قوانين المنافسة موارد إدارية وفنية غالبًا ما تكون غائبة في الدول النامية. على سبيل المثال، تتطلب مواجهة الكارتلات التصديرية جمع أدلة معقدة، وهو ما قد يكون مستحيلًا بدون تعاون دولي. كما أن تنظيم الاندماجات متعددة الاختصاصات يتطلب هيئات منافسة متطورة، وهي غير متوفرة في العديد من الدول النامية. تُظهر حكاية لبنان أن القوانين المحلية الضعيفة قد تُفاقم هذه التحديات بدلاً من معالجتها.

الفرع الثالث: تحليل تحديات الدول النامية

أولا: ضعف القدرات المؤسسية

تفتقر الدول النامية إلى هيئات منافسة قوية قادرة على مواجهة الممارسات المناهضة للمنافسة مثل الكارتلات أو الاندماجات العالمية. على سبيل المثال، قد لا تملك هذه الدول الخبرات القانونية أو الموارد المالية للتحقيق في ممارسات الشركات متعددة الجنسيات، مما يجعلها عرضة للاستغلال.

ثانياً: نقص الموارد

يُحد النقص في الموارد المالية والبشرية من قدرة الدول النامية على تطبيق قوانين منافسة فعالة. على سبيل المثال، تتطلب إنفاذ قوانين مكافحة الاحتكار فرقًا متخصصة وأنظمة مراقبة، وهي غالبًا غير متوفرة في الدول ذات الموازنات المحدودة.

ثالثاً: التوجه التجاري للمفاوضات

يُعطي التوجه التجاري لمفاوضات منظمة التجارة العالمية الأولوية للوصول إلى الأسواق، مما قد يؤدي إلى إهمال الرفاهية في الدول النامية. يُشير المستند إلى أن هذا التوجه قد يؤدي إلى فرض قواعد تُركز على مصالح المنتجين في الدول المتقدمة بدلاً من تعزيز المنافسة العادلة.

رابعاً: صعوبة التوصل إلى اتفاق دولي

يُظهر فشل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) في التوصل إلى اتفاق لحظر الكارتلات صعوبة تحقيق توافق دولي بسبب تضارب المصالح. على سبيل المثال، قد تُعارض الدول المتقدمة حظر الكارتلات إذا كانت تُحقق أرباحًا لمنتجيها، مما يُعيق مصالح الدول النامية

المطلب الثاني: مناقشة الفرضيات

تستند الدراسة إلى ثلاث فرضيات رئيسية تُحدد إطار تحليل آليات حماية المنافسة دوليًا وانعكاساتها على اقتصاديات الدول النامية. يتم مناقشة كل فرضية في ضوء الحالات العملية والتحديات المؤسسية والسياسية التي تُبرزها الدراسة.

الفرضية الأولى: تلعب المنافسة الدولية دورًا حيويًا في تعزيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمار الأجنبي، لكنها تتعرض لتهديدات كبيرة من الممارسات غير المشروعة مثل الإغراق والاحتكار.

تؤكد هذه الفرضية أهمية المنافسة الدولية كمحرك للنمو الاقتصادي، حيث تُسهم في تحسين كفاءة الأسواق وجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال خلق بيئة تنافسية عادلة. ومع ذلك، تُظهر الحالات العملية، مثل نزاع كوداك–فوجي (1996)، كيف يمكن للممارسات غير المشروعة، مثل القيود العمودية التي تُفرضها شركات مثل فوجي، أن تقيد وصول الشركات الأجنبية إلى الأسواق، مما يؤثر سلبًا على الدول النامية التي تعتمد على الواردات لتلبية احتياجاتها. كذلك، يُبرز اندماج بوينغ–ماكدونيل دوغلاس (1997) مخاطر تركز القوة السوقية الناتجة عن الاندماجات، التي قد تؤدي إلى رفع الأسعار (مثل أسعار الطائرات)، مما يُثقل كاهل اقتصاديات الدول النامية. تُظهر هذه الأمثلة أن المنافسة الدولية، رغم أهميتها، تواجه تهديدات حقيقية من الإغراق (كما في استخدام أدوات الحماية مثل مكافحة الإغراق) والاحتكار (كما في العقود الحصرية)، مما يتطلب تدخلات دولية ومحلية فعالة لضمان استمرار فوائدها الاقتصادية.

الفرضية الثانية: توفر التشريعات الوطنية والهيئات المحلية آليات فعّالة لحماية المنافسة في الدول النامية، مما يقلل من تأثير الممارسات غير العادلة.

تفترض هذه الفرضية أن التشريعات الوطنية والهيئات المحلية للمنافسة قادرة على مواجهة الممارسات غير العادلة، مثل الاحتكار والتوزيع الحصري، في الدول النامية. ومع ذلك، تُشير الحالات العملية إلى

محدودية هذه الآليات في العديد من الدول النامية بسبب ضعف القدرات المؤسسية. على سبيل المثال، تُظهر حكاية لبنان كيف أدى قانون التوزيع الحصري إلى منع استيراد كراسي أسنان مستعملة بأسعار منخفضة، مما زاد التكاليف على القطاع الصحي دون تدخل فعال من السلطات المحلية لمعالجة هذه الممارسة المناهضة للمنافسة. هذا يعكس غياب تشريعات قوية أو هيئات منافسة فعّالة قادرة على حماية السوق. وعلى الرغم من أن بعض الدول النامية قد بدأت بتطوير تشريعات منافسة (كما في الأمر 03-03 الجزائري المتعلق بالمنافسة)، إلا أن التحديات المؤسسية، مثل نقص الموارد البشرية والمالية، تُضعف قدرتها على تطبيق هذه التشريعات بفعالية. وبالتالي، تتحقق هذه الفرضية جزئيًا فقط، حيث تتطلب الفعالية تعزيز القدرات المحلية والدعم الدولي.

الفرضية الثالثة: تقدم الاتفاقيات الدولية، مثل "تربس" و"الجات"، والمؤسسات الدولية إطارًا قانونيًا ومؤسسيًا لتعزيز المنافسة العادلة في التجارة الدولية.

تفترض هذه الفرضية أن الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية "تربس" (الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية) و"الجات" (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة)، توفر إطارًا قانونيًا يدعم المنافسة العادلة. ومع ذلك، تُظهر الحالات العملية حدود هذه الاتفاقيات في حماية مصالح الدول النامية. على سبيل المثال، تُبرز قضية الواردات الموازية في هونغ كونغ كيف أدى تطبيق "تربس" إلى استبعاد الواردات الموازية، مما عزز القوة السوقية للشركات العالمية وزاد تكاليف السلع على المستهلكين، دون وجود قانون منافسة محلي قوي لمواجهة هذه التحديات. كذلك، يُظهر نزاع كوداك–فوجي محدودية "الجات" في معالجة القضايا غير الانتهاكية المتعلقة بالمنافسة، حيث لم تتمكن لجنة النزاع من تقديم حلول فعّالة لتحسين وصول كوداك إلى السوق اليابانية. ورغم أن هذه الاتفاقيات توفر إطارًا قانونيًا، فإن فعاليتها في الدول النامية تعتمد على قدرة هذه الدول على تطبيقها محليًا، وهو ما يتطلب دعمًا مؤسسيًا وفنيًا من المؤسسات

الدولية مثل منظمة التجارة العالمية. وبالتالي، تتحقق هذه الفرضية بشكل جزئي، حيث تتطلب المنافسة العادلة تعزيز التنسيق الدولي ودعم الدول النامية لمواجهة التحديات العملية.

خلاصة الفصل

توصلنا من خلال تحليل الحالات العملية في دراسة الحالةفي هذا الفصل، القائم على فحص آليات حماية المنافسة الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول النامية، إلى استنتاجات تُبرز تعقيد التوازن بين التحديات الاقتصادية والمؤسسية والفرص المتاحة لتعزيز التنافسية.

من خلال دراسة أمثلة عملية مثل نزاع كوداك–فوجي، اندماج بوينغ–ماكدونيل دوغلاس، مشكلة لبنان، وقضية هونغ كونغ، أن هذه الآليات غالبًا ما تُسهم في ارتفاع تكاليف الواردات، تقييد الديناميكيات التنافسية المحلية، وتفاقم الضغوط على القطاعات الحيوية، خاصة في سياق ضعف الهياكل المؤسسية وتغليب مصالح الدول المتقدمة ضمن مفاوضات منظمة التجارة العالمية. في المقابل، وجدنا أن هذه الآليات تُتيح آفاقًا واعدة، كتعزيز المنافسة العادلة وتحفيز تدفقات الاستثمار الأجنبي، شريطة تدعيمها بسياسات منافسة وطنية قوية.

نستنتج أن تعزيز الشفافية التنظيمية، بناء هيئات منافسة وطنية متطورة، والدفع نحو تنسيق دولي فعّال، تُشكل ركائز حاسمة لمواجهة الممارسات الاحتكارية، مما يُمكن الدول النامية من تحقيق نمو اقتصادي مستدام ينسجم مع أهدافها التنموية الاستراتيجية.

الخاتمة

تؤكد هذه الدراسة أن المنافسة العادلة تُعد ركيزة أساسية لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول النامية، التي تواجه تحديات العولمة في حماية أسواقها الناشئة. تُشكل الآليات القانونية والمؤسسية، على المستويين المحلي والدولي، أدوات حيوية لمواجهة الممارسات المناهضة للمنافسة، مثل الإغراق التجاري، الاحتكار، والقيود العمودية. ومع ذلك، يتطلب تحقيق بيئة تجارية عادلة تعزيز القدرات المؤسسية المحلية، تحديث التشريعات الوطنية، وتكثيف التعاون الدولي للتغلب على التحديات الناجمة عن محدودية الموارد وهيمنة مصالح الدول المتقدمة والشركات العالمية.

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال تحليل نتائج دراسة الحالة يمكننا مناقشة فرضيات البحث كما يلي:

النتائج العامة:

- المنافسة العادلة محرك أساسي للنمو الاقتصادي، تعزز الكفاءة، تحفز الابتكار، وتحسن رفاهية المستهلكين.
- المديريات الولائية والجهوية للتجارة في الجزائر، المنظمة بموجب المرسوم التنفيذي 09/11، تلعب دورًا مهمًا في مراقبة الأسواق ومكافحة الممارسات الاحتكارية.
- المديريات المحلية في الجزائر تعاني من نقص الموارد والخبرات، مما يحد من فعاليتها.
- الآليات القانونية الدولية، مثل اتفاقيات "تربس" و"الجات"، تضع معايير عالمية للمنافسة.
- الآليات المؤسسية الدولية، مثل منظمة التجارة العالمية وغرفة التجارة الدولية، تدعم تنظيم المنافسة عالميًا.
- دراسات الحالة (حكاية لبنان، قضية هونغ كونغ) تظهر آثارًا إيجابية للآليات، مثل جذب الاستثمار الأجنبي وتعزيز الإنتاجية.

- الآليات الدولية تؤدي أيضًا إلى آثار سلبية، مثل زيادة تكاليف الواردات وتقييد الديناميكيات التنافسية.
- ضغوط متزايدة على القطاعات الحيوية في الدول النامية بسبب الممارسات المناهضة للمنافسة.
- ضعف القدرات المؤسسية ونقص الموارد يشكلان تحديات رئيسية أمام تحقيق المنافسة العادلة.
- التوجه التجاري للمفاوضات الدولية يعيق استفادة الدول النامية من الآليات العالمية.

التوصيات: ويمكن إيراد مجموعة من التوصيات كما يلي:

- يجب تعزيز قدرات المديريات الولائية والجهوية للتجارة في الجزائر بموارد مالية وبشرية وتدريب متخصص لمراقبة الأسواق ومكافحة الاحتكار بفعالية وفق الأمر 03-03 .
- تحديث الأمر 03-03 ليشمل آليات صارمة ضد القيود العمودية والاحتكار، مع ضمان استقلالية هيئات المنافسة .
- على الجزائر والدول النامية التعاون مع منظمة التجارة العالمية وغرفة التجارة الدولية للاستفادة من "تربس" و"الجات"، مع المطالبة بإصلاحات تقلل هيمنة الدول المتقدمة .
- إنشاء قواعد دولية ملزمة في منظمة التجارة العالمية تراعي مصالح الدول النامية في الاندماجات وقضايا المنافسة، مع دعم فني لتقييم تأثيراتها .
- تبني سياسات منافسة محلية قوية في الدول النامية تمنع التوزيع الحصري غير المبرر وتحمي الواردات الموازية لتقليل تكاليف السلع وتعزيز المنافسة.
- تحديث التشريعات الجزائرية، مثل الأمر 03-03 لسنة 2003، لتضمين آليات متقدمة لمواجهة الإغراق التجاري، الكارتلات التصديرية، والقيود العمودية، مع ضمان توافقها مع اتفاقيات "تربس" و"الجات" لتعزيز فعالية حماية المنافسة.

المراجع

المصادر:

التقارير والقوانين:

1. الأمر الجزائري للمنافسة، الأمر 03-03 لسنة 2003، الجريدة الرسمية، الجزائر، الجزائر، 2003.
2. القرار الوزاري المشترك، تنظيم المفتشيات الإقليمية للتجارة، الجريدة الرسمية، الجزائر، الجزائر، 2011.
3. القرار الوزاري المشترك، تنظيم مكاتب المديريات الجهوية، الجريدة الرسمية، الجزائر، الجزائر، 2011.
4. اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة، منع الاحتكار وتعزيز التنمية الاقتصادية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2016، ص 67.
5. المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، دور قوانين المنافسة في تعزيز الاقتصاد الوطني، عمان، الأردن، 2017، ص 23.
6. المجلس الوطني للمنافسة التونسي، تقرير التحقيق في ممارسات مناهضة للمنافسة في قطاع الاتصالات، تونس، تونس، 2020.
7. المرسوم التنفيذي رقم 09/11، تنظيم المديريات الولائية والجهوية للتجارة، الجريدة الرسمية، الجزائر، الجزائر، 2011.
8. المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 09/11، تنظيم المديريات الولائية والجهوية للتجارة، الجريدة الرسمية، الجزائر، الجزائر، 2011.
9. المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 09/11، تنظيم المديريات الولائية والجهوية للتجارة، الجريدة الرسمية، الجزائر، الجزائر، 2011.

10. المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 09/11، تنظيم المديريات الولائية والجهوية للتجارة، الجريدة الرسمية، الجزائر، الجزائر، 2011.

11. مجلس المنافسة المغربي، قرار رقم 2014/14 بشأن ممارسات تثبيت أسعار التأمين الإجباري، الرباط، المغرب، 2014.

12. هيئة مكافحة الفساد الأردنية، تقرير حول التلاعب في عطاءات مشاريع البنية التحتية، عمان، الأردن، 2018.

13. وزارة التجارة والصناعة المصرية، قرار فرض رسوم مكافحة الإغراق على واردات الحديد، الجريدة الرسمية، القاهرة، مصر، 2016.

الاتفاقيات الدولية:

1. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المواد 5، 6، 10، 13، 17، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.
2. اتفاقية الجات، المادة الأولى والثالثة، منظمة التجارة العالمية، جنيف، 1947.
3. اتفاقية باريس للملكية الصناعية، المادة الثانية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، جنيف، 1883 (تعديل 1967).
4. المادة 10 مكرر من اتفاقية باريس، حماية الملكية الصناعية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، جنيف، 1967.
5. بيان الدوحة، مناقشات اتفاقيةTRIPS ، منظمة التجارة العالمية، جنيف، 2001.
6. تقرير منظمة التجارة العالمية، مؤتمر سنغافورة الوزاري، منظمة التجارة العالمية، جنيف، 1996، ص 34.
7. معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي، المادتان 101 و102، بروكسل، الاتحاد الأوروبي، 2012.

8. منظمة التجارة العالمية، قواعد المنافسة في الأسواق الدولية، جنيف، 2015، ص 12.

9. نظام غرفة التجارة الدولية الأساسي، المادة الثانية، غرفة التجارة الدولية، باريس، 1947.

الكتب:

1. أبو قحف، عبد السلام. (1996). التنافسية وتغيير قواعد اللعبة. القاهرة: مطبعة الإشعاع، ص 25-26.

2. توفيق، محمد عبد المحسن. (2001). بحوث التسويق وتحديات المنافسة الدولية. بيروت: دار النهضة العربية، ص 52.

3. عبد الفتاح، محمد. (2018). قانون المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية. القاهرة: دار النهضة العربية، ص 45.

البحوث الجامعية:

1. زقاري، آمال. (2017). العقود والأعمال الاستئثارية المقيدة للمنافسة وفقًا للأمر 03-03 المتعلق بالمنافسة المعدل والمتمم .*مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية*، العدد الأول، ص 277. معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة.

2. شيقارة، هجيرة. (2015). الإستراتيجية التنافسية ودورها في أداء المؤسسة: حالة المؤسسة الوطنية للمواد الدسمة. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، الجزائر، ص 33-38.

3. نجوى، حبة. (2015). تأثير المنافسة في القطاع على الأفضلية التنافسية للمؤسسة: حالة قطاع الهاتف النقال. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، بسكرة، الجزائر، ص 15-25.

مراجع باللغة الأجنبية:

1. Boner, Roger; Krueger, Reinald. (1991). *The Basics of Antitrust Policy: A Review of Ten Nations and the European Communities*. Washington, D.C.: World Bank Technical Working Paper No. 160.
2. Ho, J. C.; Chen, H. (2018). Managing the Disruptive and Sustaining the Disrupted: The Case of Kodak and Fujifilm in the Face of Digital Disruption. *Review of Policy Research*, 35(3). Available at: https://www.researchgate.net/profile/JonathanHo5/publication/324117046_Managing_the_Disruptive_and_Sustaining_the_Disrupted_The_Case_of_Kodak_and_Fujifilm_in_the_Face_of_Digital_Disruption_Managing_Disruptive_Sustaining_Disrupted/links/5b0a6560a6fdcc8c25326144/Managing-the-Disruptive-and-Sustaining-the-Disrupted-The-Case-of-Kodak-and-Fujifilm-in-the-Face-of-Digital-Disruption-Managing-Disruptive-Sustaining-Disrupted.pdf
3. Hoekman, Bernard; Holmes, Peter. (1999). *Competition Policy, Developing Countries and the WTO*. Fondazione Eni Enrico Mattei, Milan, Italy, pp. 1-31. Available at: https://www.econstor.eu/bitstream/10419/155019/1/NDL1999-066.pdf
4. Kotler, Philip; Keller, Kevin L. (2016). *Marketing Management*. New Jersey: Pearson, p. 324.
5. Porter, Michael E. (1980). *Competitive Strategy: Techniques for Analyzing Industries and Competitors*. New York: Free Press, p. 4.
6. Porter, Michael E. (1990). *The Competitive Advantage of Nations*. New York: Free Press, p. 76.
7. President's Commission on Industrial Competitiveness. (1985). *Global Competition: The New Reality*. Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office.